

مشروع العملة النقدية الموحدة في دول الخليج العربي
(الاشكالية والتطبيق)

د. سعدون حسين فرحان

Monetary Currency Project In Arab Gulf Countries
United
"The Problem and Application"

Dr. Saadoon Hussein Farhan

تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٢/١٢

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١١/٣

المستخلص:

يناقش البحث مشروع العملة النقدية الموحدة المزعم إقامته في منطقة الخليج العربي والمشكلات التي تعترض تطبيقه، فضلاً عن الآثار الاقتصادية التي من الممكن أن يتركها هذا المشروع في مجمل النشاطات الاقتصادية في هذه الدول، يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مشروع العملة النقدية الموحدة والمعوقات التي تواجه تنفيذه وآلية تجاوزها، انطلق البحث من فرضية مفادها: - إن تبني العملة النقدية الموحدة له انعكاسات ايجابية على اقتصاديات دول الخليج العربي، إلا أن هذا مشروط بتقارب المؤشرات الاقتصادية النقدية، فضلاً عن تأثيرات هذا المشروع على اقتصاديات هذه الدول، وقد غطى البحث المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وقد توصل إلى عدد من النتائج أهمها، إن تباین معدلات التضخم وعدم تنوع هياكل الإنتاج يُعزِّج أهم المشكلات التي تواجه العملة النقدية الموحدة، وقد وضع الباحث عدداً من المقترحات التي تتلاءم مع النتائج التي توصل لها البحث.

Abstract :

The research discusses the united monetary currency project to be made in Arab Gulf region and problems stand against its application. As well as to economic impacts which may the project leaves in total economic activities in these countries.

The research aimed at studying and analyzing the united monetary currency, the hurdles facing its application, and the mechanisms to overcome them. The research starts from a hypothesis that; adopting united monetary currency has its positive reflections on the economies of the Arab Gulf countries, but this is conditioned with the gathering of the economic monetary indicators. As well as to the impacts of this project upon the economies of these countries. The research covered the period (2000-2008). The research concluded with several conclusions the most important of them. The disparity of inflation rates and the in various production structures are regarded among the most important problems facing the united monetary currency. The researcher presented several suggestions which suit the conclusions of the research.

المقدمة:

أضحت العلاقات النقدية الدولية المبنية على التكتلات الاقتصادية ذات تأثير واضح في مجمل النشاطات الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة لدولة معينة أو مجموعة من الدول من أجل الوصول بالأداء الاقتصادي إلى المستوى المرغوب به، وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق الاستفادة من المزايا الاقتصادية لهذه التكتلات التي من شأنها أن تزيل تدريجياً العوائق التي

تحول دون حركة عوامل الإنتاج والسلع والخدمات، مما يؤدي إلى حصول تساوي نسبي في التكاليف والأسعار وتوزيع الدخل والرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي وصولاً إلى منطقة الاتحاد الاقتصادي الكامل إزاء العالم الخارجي والذي يتوج في مراحل متقدمة بالوحدة الاقتصادية.

ويُعدُّ الوحدة النقدية منطلقاً لتحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية لدول الأعضاء على نحو يعظم الناتج الحدي لهذه الموارد، إذ يجري تكامل أسواق عوامل الإنتاج والسلع والخدمات فضلاً عن زيادة كفاءة تخصيص الادخارات والاستثمارات بفعل إزالة القيود المفروضة على حركة العمل ورأس المال وازدياد المنافسة في القطاع المالي.

إنَّ إطلاق العملة الموحدة في دول المجلس هو مرحلة من التكامل النقدي المتمثلة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الكمركي والسوق الخليجية الموحدة وبترتب على ذلك آثار اقتصادية تشمل مختلف القطاعات ولا سيَّما التجارة البينية والسياحية والاستثمارات وينعكس ذلك إيجابياً على مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل النمو والتضخم والتوظيف .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بوجود نواقص تحول دون إقامة مشروع العملة الخليجية الموحدة وإنَّ تجاهل هذه النواقص سيخفف العوائد المتوقعة من مشروع العملة الخليجية فضلاً عن إعاقته لإنجاز هذا المشروع.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مشروع العملة الخليجية الموحدة وال معوقات التي تواجهها، وآلية تجاوز هذه المعوقات، فضلاً عن تأثيرات هذا المشروع على الاقتصاديات الخليجية.

فرضية البحث

يفترض البحث بأنَّ إقامة مشروع العملة الخليجية الموحدة له انعكاسات ايجابية على الاقتصاديات الخليجية و هذه الانعكاسات الايجابية مشروطة بتقارب المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول ولاسيَّما النقدية منها، فضلاً عن تنوع هياكل الإنتاج و التجارة.

منهج البحث

من أجل الوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي الذي استند على استخدام البيانات الخاصة بدول الخليج وتحليله من اجل تحقيق هدف البحث، وقد جمعت البيانات الخاصة بالبحث بالاعتماد على منشورات صندوق النقد العربي، وقد غطى البحث المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وقد تجنب الباحث توسيع مُدة البحث بعد ٢٠٠٨ تجنباً

لتأثيرات الازمة المالية العالمية والتي انعكست على المؤشرات الاقتصادية مما قد يعطي دلائل زائفة بخصوص تبني مشروع العملة النقدية الموحدة.

المبحث الأول الإطار النظري لدراسة الوحدة النقدية في دول الخليج العربي

١- مفهوم الوحدة النقدية:-

يتجسد مفهوم الوحدة النقدية في قابلية التحويل التامة بين العملات الوطنية دون تكاليف تذكر، واستبعاد التقلبات الفجائية والدورية في أسعار الصرف واستقرار أسعار التبادل بينها، والحرية التامة لحركة رؤوس الأموال ومختلف عناصر الانتاج الأخرى وتُعْ الوحدة النقدية أعلى مراحل التكامل النقدي. (الدليمي، ٢٠٠٤، ١٦)

ب- مفهوم التكامل النقدي

يعني التكامل النقدي في مفهومه الأوسع خلق وحدة نقدية بين دول معينة عبر إنشاء عملة موحدة وسلطة نقدية ومالية موحدة، وانجاز درجة عالية من حركة عوامل الانتاج والسلع بما في ذلك حركة العمل ورأس المال بهدف توثيق الترابط الاقتصادي المنضوية تحته تلك الدول بحرية دون قيود، ويختلف التكامل النقدي من حيث مداه وشموليته فقد يكون كاملاً واسعاً عندما يتضمن إنشاء عملة موحدة وسلطة نقدية، وقد يكون جزئياً وضيقاً عندما يتدرج من مرحلة إلى أخرى ضمن مراحل التكامل النقدي الجزئي.

ويتخذ التكامل النقدي أشكالاً مختلفة بين مجموعتين من الدول تبعاً لمدى وحد التكامل المستهدف، فقد يكون واسعاً يترتب عليه تنازلات سياسية واقتصادية وإدارية أو جزئياً يتحرك بصورة متدرجة لتحقيق هذا التكامل وقد يقتصر على التنسيق بين السياسات الاقتص ادية المختلفة لدول الأعضاء دون أن يتطلب تنازلاً تاماً عن السلطات النقدية والاقتصادية ال محلية وإقامة مؤسسات وسلطات إقليمية. (الجنابي، ١٩٨٦، ٩-١٥)

ثانياً: الوحدة النقدية (الشروط-المزايا-السلبيات):

أ- هناك شروط وقواعد يتعين على السلطات النقدية الخليجية اتخاذها قبل التوصل إلى العملة الموحدة أهمها:

- وضع جدول زمني ذي مراحل يحدد الخطوات التمهيدية الواجب اتخاذها لتحقيق وزيادة قدرتها على التكيف مع التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

- تحديد الالتزامات التي يتوجب على كل دولة من الأعضاء تنفيذها لتكون دول المجلس مؤهلة إلى الاتحاد النقدي، ومن ابرز هذه الالتزامات وضع حد للتضخم وهامش موحد لمعدلات الفوائد ونسبة عامة للدين الحكومي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- إنشاء بنك مركزي ونظام مصرفي ومالي موحدين قبل إصدار العملة الموحدة.

ب- مزايا إقرار الوحدة النقدية الخليجية

- تنمية المشاريع المستقبلية للدول الأعضاء

- تعزيز استقرار في التبادل التجاري بين دول المجلس وبين العالم الخارجي، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية للسلع المصدرة إلى الأسواق الخارجية إلى جانب الاستقرار في أسعار صرف العملة الخليجية، مما يشجع على خفض تكاليف المعاملات الخارجية، ومواجهة الصدمات التي قد تتعرض لها هذه الدول.

- تحقيق التوافق في النظام النقدي الخليجي، وتنظيم عملية عرض النقود الورقية في السوق لضمان سلامة قيمتها وتشجيع البنوك في منطقة الخليج على تطوير ورفع أدائها على أسس مصرفية صلبة، الأمر الذي يعزز ثقة الأفراد بالبنوك الخليجية، ومن ثم يرفع حجم الودائع المحلية واستخدامها في تمويل المشاريع الكبيرة في المنطقة.

وتختلف وجهات النظر بين المصرفيين الاقتصاديين الخليجيين بشأن الوحدة النقدية فأنصارها يرون أنه قد آن الأوان لتدشين الوحدة النقدية الخليجية في ضوء التحديات التي تواجه دول المجلس، في حين يرى المعارضون أن دول المجلس لا تزال أمام عقبات لا تؤهلها للدخول في وحدة نقدية. ويعتقد أنصار الوحدة النقدية أن تبنيتها له مزايا عديدة ستعكس بشكل ايجابي على اقتصاديات دول الخليج العربي ومواطنيها، منها:

- ستلغى العملة الموحدة مسألة تبادل العملة عند الانتقال من بلد خليجي إلى آخر مما ينشط التبادل التجاري للأفراد بين الدول الأعضاء ويحفز التجارة البينية والسياحية.

فضلاً عن هذا فإنّ العملة الموحدة تجعل من الدول الأعضاء كتلة اقتصادية لها ثقلها في مواجهة نظيرتها العالمية مثل الاتحاد الأوربي وغيره سيجبر على إعادة رسم علاقاته الاقتصادية مع دول الخليج بوصفها كتلة اقتصادي واحد. (Al- kholifey& Al-reshan, 2011, 16-19)

ب- أما بخصوص سلبياتها : فمن المتوقع ان تواجه العملة الخليجية الموحدة في حال إقرارها عقبات وسلبيات عدّة متمثلة في مخاطر العملة وعدم القدرة على المحافظة على قيمتها كما حدث لعملة اليورو و من هذه السلبيات:

- إلغاء الكيانات الخليجية باعتبارها خصوصية لكل دولة، وقد جاء تحفظ سلطنة عمان على العملة الموحدة ليصب في هذا الاتجاه حيث ترغب عمان في الحفاظ على خصوصيتها باعتبار ان العملة رمز للثقافة والهوية والعادات والتقاليد غير أنّ هناك عوامل مشتركة تربط بين دول الخليج مثل العادات واللغة والدين فجعل إمكانية التوصل إلى عملة موحدة أمر سهل المنال، ويمكن استخدام صور للعملة الموحدة مستوحاة من بيئة الدول الأعضاء كافة.

- إنّ وضع آلية لتقريب أدوات السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق يحتاج إلى المزيد من الوقت، لتجنب الصدمات الخارجية الكبيرة، كما أنّ التوصل إلى عملة خليجية موحدة تحتاج الى وقت حيث تستغرق وقتاً طويلاً إلى أن تقر العملة الخليجية الموحدة.

إنّ توحيد السياسات النقدية والمالية والمصرفية بين دول المجلس يُعَدُّ شرطاً ضرورياً لتحقيق العملة الموحدة فليس من المعقول أن يتم الحديث عن اتحاد نقدي دون أن يتوصل الى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة ومن هنا يمكن القول ان هناك شوطاً طويلاً وجوانب عديدة لا بد من التعامل معها مثل الامور المتعلقة بالدين العام والميزان التجاري وغيرها من المعايير المعروفة.

ثالثاً: المشكلات التي تعترض الوحدة النقدية في دول الخليج:-

إنّ جوهر المشكلة الحقيقية أمام الوحدة النقدية تنعكس في الرغبة السياسية بالدرجة الأولى، فالمشكلات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي لا تختلف عن المشكلات التي تواجه دول مجلس التعاون في إقامة الوحدة النقدية، إن لم تكن أكثر منها وطأة، من حيث الزعامة والتباين في الرأي حول الوحدة على المستويين الرسمي والشعبي والتباين في حجم المكاسب التي تعود على كل دولة، وتخوف عدد من الدول الصغيرة من سيطرة الدول الأكبر، ولكن تأثير هذه المشكلات أكبر في دول المجلس، ولكن هناك بعض العوامل التي تجعل من الوحدة النقدية أكثر سهولة يمكن ان يقوم التكامل النقدي بين دول المجلس عبر آليات وسبل تضمن في البداية احتفاظ هذه الدول بعملاتها الوطنية وبجزء مهم من سياساتها النقدية والمالية والاقتصادية . (Alkoholifey&Alreshan, 2011, 21-23)

إنّ التكامل النقدي بهذا المعنى يحتاج الى قرارات سياسية متدرجة ودافعة له، والتدرج كما يرى البعض له مبرران:

الأول: إنّ التكامل النقدي يحتاج الى فترة لبناء سوق خليجية مشتركة ومؤسسات نقدية ومالية جديدة وتنسيق أكبر بين السياسات الاقتصادية والقيام بعملية التكيف بصورة متدرجة.

والمبرر الثاني: إنَّ التدرج يأخذ في الحسبان مسألة السيادة الوطنية التي يزداد الحديث عنها عند الاقتراب من إنشاء الوحدة النقدية الذي يتطلب تنازل الدول الاعضاء عن سلطتها لصالح سلطة عليا تمثل السلطة المركزية الجديدة للمجموعة. (الجنابي، ٢٠٠٧، ٣٠)

إلاَّ إنَّ البعض يعتقد أنَّه يجب اتخاذ خطوات سريعة لتحقيق الوحدة النقدية لأنَّ التكاليف المترتبة على هذا التسريع لن تكون باهظة بل إنَّ السير ببطء نحو الوحدة النقدية قد يؤدي الى ظهور مشكلات سياسية ليست بالحسبان وظهر تعارض في المصالح الاقتصادية مما يعرقل الوصول الى الوحدة النقدية .

المبحث الثاني

مقومات التكامل النقدي الخليجي وآليات تفعيله

أولاً: مقومات التكامل النقدي الخليجي:

أ- المنظور الاقتصادي:

لو استعرضنا بواقعية العقبات التي حالت دون تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية العربية وتحقيق أهدافها التي وجدت لأجلها، للاحظنا أنَّ من أهمها هو اختلاف طرائق تحقيق الأهداف، فغالباً ما تكون الأهداف عامة وواضحة إلاَّ أنَّ طرائق تحقيقها تختلف من دولة إلى أخرى، وقد تصل حد التناقض والتباين في الأسلوب، يعود ذلك إلى الفلسفة الاقتصادية التي تجد الدولة المعنية فيها إطاراً لتحقيق أهدافها.

أمَّا الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي نحن بصددنا فإنَّها بين دول تتفق على قاعدة فكرية واحدة وفلسفة اقتصادية معينة تحدد مسار التطور فيها وتقوم على أساس (صيانة الملكية الخاصة واحترام النشاط الاقتصادي للإفراد في الحدود التي لا تتعارض مع المصلحة العامة). وان عدم اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة في دول المنطقة تُعزِّج من المعوقات الرئيسية التي تساعد على تطبيق بنود الاتفاقية وتيسير تنفيذها.

ب - الموقع الجغرافي والارتباط المكاني:

تكاد تشكل دول المنطقة المعنية إقليمياً جغرافياً واحداً فحدود المنطقة الواحدة ترتبط مع بعضها البعض ارتباطاً مكانياً وثيقاً، وهذا الارتباط المكاني له ميزات اقتصادية، فسهولة انتقال عوامل الإنتاج تعد من المتطلبات الرئيسية للتعاون الاقتصادي، وهي ميزة تعزز من الاندفاع نحو التكتل بالشكل الذي يضيف عليه ثقلاً في العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

ومن جهة أخرى فإنّ دول المنطقة تطل على أهم منفذ بحري نحو العالم في منطقة استراتيجية مهمة.

ج : الهيكل الاقتصادي وتشابه مراحل التنمية:

نُعجّ الدول المعنية من الدول النامية تحاول تنمية مواردها مستفيدة من مصادرها ال تمويلية الأساسية (عائدات النفط). فإذا ما حددنا مسار نموها نراها تتشابه في مراحلها التنموية، وتكاد الهياكل الاقتصادية الأساسية تتقارب فيما بينها، وإذا كانت بعضها قد قطعت شوطاً في مجال ما فإنّ الأخرى قد قطعت ذات الشوط تقريباً في مجال آخر لذا فإنّ يمكن القول أنّ المصلحة النهائية لتقييم النمو فيها يعطي مؤشر تقارب وليس التفاوت، وهذا بحد ذاته يعتبر من المقومات المهمة لقيم التكامل المنشود.

د - الموارد الاقتصادية والمصادر التمويلية المتشابهة:

تجانس دول الخليج من حيث تشابه هيكل الإنتاج والتجارة متشابهة بين الدول المعنية وهذا قد يقوض من عوائد الوحدة النقدية لذلك يجب أن تكون هناك توجهات لتنويع هيكل الإنتاج و الخروج من النمط الريعي للاقتصاديات الخليجية، فضلاً عن أنّ الموارد المتاحة فيها هي الأخرى متشابهة وقد تكون متفاوتة من الناحية الكمية، وقد أثبتت الدراسات أنّ بعضها تتوفر فيها المعادن مثل النحاس والكروم والرخام إلى جانب النفط، إنّ استغلال هذه الثروة في ظل التكامل الاقتصادي سيكون بشكل اقتصادي أمثل على عكس التنمية الفردية. أمّا بالنسبة للموارد التمويلية، فيمكن القول بأنّ النفط يشكل العائد الرئيس إن لم نقل ال وحيد الذي يمد خطط التنمية المختلفة للدول الأعضاء.

هـ - السوق وطاقاته الاستيعابية:

نُعجّ أسواق دول الأعضاء منفردة غير مشجعة لقيام المشاريع الإنتاجية وذلك لضآلة استيعابها للمنتج على أساس الطلب والعرض الذي يحكمه الواقع السكاني، وعليه فإنّ التكلفة في أيّ حال من الأحوال تشير الى أنّ المستورد من السلع يكاد يكون أرخص نسبياً من المنتج المحلي عند حصول المستهلك عليه وذلك لعدّة أسباب معروفة ترتبط أساساً بحجم السوق. لذا فإنّ عملية التنسيق بهدف التكامل تتطلب اعتبار تلك الأسواق سوقاً واحدة لها سماتها الخاصة. وتعد السوق الخليجية مجتمعة عاملاً مشجعاً لقيام المشاريع الإنتاجية الكبيرة وهذه الأ خيرتة تهيئ الفرصة لاستخدام أحدث درجات التكنولوجيا والحصول على مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق وفورات الحجم التي تنعكس بالإنتاجية العالية والتكاليف المنخفضة. (أحمد ، ١٩٨٢ ، ٤٢ - ٤٤)

ثانياً: آلية تفعيل التكامل النقدي الخليجي:

من أجل تفعيل التكامل النقدي الخليجي لابد من اتباع الآليات التالية:

١- الإستثمار الموحد للموارد المالية لدول المجلس من خلال تجميع الموارد المالية الحكومية في مؤسسة النقد المشتركة وهي مرادفة للبنك المركزي لهذه المجموعة من الدول، وإيجاد المنافذ الاستثمارية الملائمة لهذه الموارد على الصعيدين المحلي والدولي، ويتعين على هذه الدول استخدام تلك الموارد باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة فيما بينها بهدف إنتاج السلع والخدمات لغرض الاستهلاك المحلي وتوسيع السوق المحلية، فضلاً عن ذلك لابد من إقامة نوع من التكامل النقدي الجزئي على صعيد رؤوس الأموال بين دول الخليج والدول الأخرى وخاصة المجاورة لها، بهدف استثمار الموارد المالية الفائضة في الدول الأخيرة مقابل حصولها على عناصر الإنتاج غير المتوافرة لديها والتي يحتمل أن تتوافر في دول عربية أخرى، وهذا يوسع من فرص الاستثمار داخل المنطقة الخليجية التي تتحرك إليها الموارد المالية لدول المجلس ويحقق فوائد اقتصادية مشتركة للطرفين .

٢- إصدار عملة مشتركة فالعملة المتداولة في أرجاء المنطقة تحل محل العملات الوطنية بصورة تامة .

٣- ربط الدينار العربي الخليجي المزمع إصداره بمؤشر ترجيح الواردات، مع توحيد السياسات الاقتصادية بما فيها السياستان النقدية والمالية .

٤- أن يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالإشراف على تنفيذ الوسائل اللازمة لتحقيق التكامل النقدي بين دول الخليج، باعتبارها السلطة الأساسية والاقتصادية الأعلى للمجموعة المقترحة. (الجنابي ، ٢٠٠٧ ، ٥٠ - ٥١)

المبحث الثالث

الوحدة النقدية الخليجية في ظل نظرية العملة المثلى

أولاً: نظرية التكامل النقدي

تتمثل (الوحدة النقدية) أعلى مراحل التكامل النقدي بين قطرين أو أكثر، يثار تساؤل حول معنى التكامل النقدي، والأساس النظري الذي يقوم عليه سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول النامية.

ويمكن عد منطقة العملة المثلى الأساس الذي استندت عليه نظرية التكامل النقدي التي طورت في عقدي الخمسينات والستينات من هذا القرن، وذلك في إطار النظرية العامة للتكامل الاقتصادي، وقد جرى تطور نظرية العملة المثلى من خلال النقاش الذي دار حول المفاضلة بين نظم أسعار الصرف الثابتة ونظم أسعار الصرف المرنة.

وقد عرفت منطقة العملة المثلى في واحد من الأطر الأربعة الآتية:

١. قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل منطقة ما و عدم قدرتها على ذلك خارجها.
٢. التناغم والاتساق بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياستين النقدية و المالية.
٣. التقارب بين دول المنطقة من حيث الأيديولوجية السياسية والاقتصادية.
٤. تكامل أنماط تجارة الدول التي تتألف منها المنطقة. (السيد علي، ١٩٩٢، ٣٠٧) وثمة شروط لقيامها تتمثل بالآتي:

- أ- حرية حركة عوامل الإنتاج بين دول المنطقة وبشكل كامل، وعدم قدرتها على ذلك خارج نطاقها، فضلاً عن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ب- قابلية التحول التامة لعملات دول المنطقة بعضها تجاه الآخر.
- ج- أسعار صرف ثابتة بين عملات دول المنطقة (وهذا في الحقيقة متوافر في دول الخليج) أو ضمن هوامش تقلبات محددة تزول تدريجياً بحيث تنتهي بعملة واحدة.
- د- التكامل بين أنماط تجارتها الخارجية، إذ لا تزال تجارة السلع بين دول الخليج لا تشكل سوى ٧% من إجمالي تجارتها.
- هـ- إيجاد وتوافق بين العقائد السياسية والاقتصادية في المنطقة.
- و- توافر رغبة دول المنطقة في التنازل عن استقلالها في شؤون الرقود والائتمان والفائدة. (الحيالي، ٢٠١٠، ٢٩٩ - ٣٠٠)

ثانياً : نظرية منطقة العملة المثلى ومعاييرها:

يرى بعض الاقتصاديين إنَّ العملة المشتركة هي رمز مظهري وليس شرطاً مسبقاً للتكامل النقدي والاقتصادي، ولكن إذا أمكن تبنيها وإصدارها واستخدامها فسيعزيز ذلك التكامل النقدي والاقتصادي معاً، وذلك من خلال تسهيل الحسابات التجارية وتوحيدها في أسواق الدول المتكاملة، ولكن سيعتمد هذا في مدى فائدته على الإنفاق الفعال مسبقاً و على توحيد السياسات النقدية والمالية.

المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى:

يعود الفضل الى وضع الأسس الفكرية الأولى لنظرية التكامل النقدي للاقتصادي (روبرت موندل) الذي نشر بحثه الموسوم (نظرية منطقة العملة المثلى) عام ١٩٦١ في مجلة الاقتصاد الأمريكية. لقد وضعت نظرية منطقة العملة المثلى مجموعة من المعايير للحكم على مدى قابلية اقتصاد ما للانضمام إلى اتحاد نقدي ما، وذلك للاستفادة من المكاسب الاقتصادية الكلية والجزئية التي يتيحها هذا النظام.

وتتمثل أهم هذه المعايير في:

١ معيار حركة عوامل الإنتاج :

تتميز منطقة العملة المثلّية بسهولة انتقال عناصر الإنتاج داخليا وصعوبة انتقالها خارجياً من الدول ذات التكلفة المتدنية (العائد الأقل) إلى الدول ذات التكلفة العالية منطقة (العائد المرتفع) مما يحول دون وقوع مشكلات مدفوعات تتجم عن الاختلافات الحدية في زيادة التكاليف والأسعار في دول المنطقة والتي يمكن عدها بأنها مثلية، وعندئذ يمكن عده تدفق عوامل الإنتاج بديلاً عن تعديل سعر الصرف والأخير بديلاً عن تغييرات مستويات الأجور الحقيقية نتيجة ظروف العرض والطلب وهذا ما يطلق عليه معيار (مونديل ، ١٩٦١)، إلا أنّ (ميلتز، ١٩٩١) يشكك بهذا المعيار ويعتقد أنّهُ يفقد أهميته بالمدى البعيد بسبب المبادلة بين البطالة والتضخم تحت إطار منحنى فلييس. (Meiltz, 1991, 4-6)

٢- معيار الانفتاح التجاري بين دول المجلس .

تتسم اقتصاديات دول المجلس بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي وان كانت منفتحة على بعضها البعض فهذا لا يعني كثافة التجارة البينية، نظراً لانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي القابل للمتاجرة بينهما وهذا يعارض رأي ماكينون، الذي يرى ضرورة تبني نظام س عر الصرف الثابت في حال وجود علاقات تجارية بينية مهمة بين الدول الداخلة في الوحدة النقدية . (السقا ، ٢٠١١ ، ٥٢-٤٧)

الجدول رقم (١) الانفتاح الاقتصادي في دول الخليج العربي معبراً عنه بإجمالي الصادرات والاستيرادات نسبة للناتج المحلي الإجمالي

السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
٢٠٠٣	١٥٥,٩١	٦٣,٠٣	٧٧,٧٤	٧٧,٦٦	٥٧,٤٦	٩٩,٩٦
٢٠٠٤	١٧٣,١٩	٦٤,٥٨	٨٢,٤٢	٧٧,٥١	٦٢,٨٠	١٣١,٩١
٢٠٠٥	١٧١,٢٢	٦٢,٤٧	٨٧,٥٢	٦٣,٣٧	٦٨,٥٦	١٤٢,٦٤
٢٠٠٦	١٧٩,١٤	٥٩,٠٧	٩٨,٥٤	٦٦,٣٧	٧٢,٨٨	١٣٨,٠٦
٢٠٠٧	١٩٧,٢٧	٦١,٠١	٩٩,١٥	٧١,٨٢	٧٦,١٨	١٤٣,٣٥
٢٠٠٨	١٤٣,٣	٧٩,٩	١٠٥	٩٤,٠٠	%١٠٠	%١٤٠

Source: Nasser Saidi and others(2010) " The Exchange Rate Regime of the Gcc Monetary union " Economic note , no:3 , Dubai International financial Century , p.9 / www.difc.ael .

يعكس الجدول (١) السابق ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري في دول المجلس حقيقتين مهمتين:

١- إنَّ دول الخليج تتميز بانفتاح تجاري كبير وتتراوح درجة هذا الانفتاح بين ٨٠ % - ١٤٠ %، فضلاً عن تركز صادراتها حول موارد الطاقة، وليس هناك احتمال لتعرضها لاختلال موازين مدفوعاتها في الأمد القريب والمتوسط، إذ إنَّ تغير أسعار صرف العملات الخليجية فيما بينها لن يؤثر في حجم تلك الصادرات ولا تنافسيتها وكذلك سعر العملة المثبتة لها.

٢- ارتفاع حجم الواردات الخليجية من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية مقيمة بالعملات الأجنبية، سيجعل من استخدام سياسة صرف مرنة ذات آثار سلبية على استقرار مستوى الأسعار المحلية فيها، فلو حدث مثلاً اختلال في ميزان مدفوعات إحدى دول المجلس وانتهجت سياسة تخفيض قيمة العملة لإنعاش صادراتها، والحد من حركة الواردات، فلنَّ ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك في ظل الارتفاع الكلي للواردات الأجنبية وضعف مرونة الطلب عليها وندرة السلع المحلية البديلة. (Takagi, 2011, 9)

٣. درجة تنوع هياكل التجارة والإنتاج:-

تتميز دول الخليج بتنوع وضعف فعلي في التجارة فيما بينها فضلاً عن ضعف الصناعة، وهناك ثلاثة حجج تساند ضرورة وج ود تنوع في هياكل إنتاج وتجارة الدول الداخلة في الوحدة النقدية، ويمكن عرض هذه الحجج وكالاتي:-

- إنَّ الاقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط ومعدلات تبادل مقارنة بالاقتصاد أحادي الإنتاج، فتنوع الاقتصاد يسمح بامتصاص الصدمات على عكس الاقتصاد الأحادي، الذي إذا خضع لصدمات الطلب الخارجي لابد عليه من تغيير سعر الصرف الأسمي لاستعادة التوازن.

- إنَّ العلاقة بين الطلب الخارجي والداخلي، أو بين الصادرات والاستثمار ضعيفة جداً في الاقتصاد المتنوع، بسبب إنَّ الاستثمار المحلي في الاقتصاد المتنوع يعتمد أساساً على الطلب المحلي، وعلى تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية.

- ان تعرض القطر المتنوع للانخفاض في الطلب على صادراته الرئيسية لن يؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحصل في الاقتصاد غير المتنوع. (السقا، ٢٠١١، ٥٣)

وهناك جهود تبذلها دول المجلس، سواء بشكل منفرد أو في الإطار التكاملي بغية تنويع قاعدتها الإنتاجية، إلا أنَّها تبقى تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة سواء في تركيبه صادراتها أو في تكوين ناتجها المحلي أو في حجم الإيرادات (Laabas & Limam, 2002, 3-6)، إذ لا تزال الصادرات النفطية تشكل قرابة ٧٠% من الصادرات الإجمالية خلال عام ٢٠٠٨ (أنظر الجدول (٢)).

الجدول (٢): بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع النفطي في دول الخليج لعام ٢٠٠٨

البلد	نصيب الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية %	نصيب الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات %	نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي %
البحرين	٨٠	٦٣,٤	٣٣,٩
الكويت	٧٦,٧	٨١,٩	٥٤,٩
عمان	٧٩,٦	٧٣	٤٧,٢
قطر	٦٠,٧	٨٣,٤	٦١,١
السعودية	٨٧,٥	٨٥	٥٤
الإمارات	٧٤,٩	٤٤,٧	٣٤

المصدر: صندوق النقد العربي، ٢٠١١، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد (٣١)، أبو ظبي.

ومن جهة أخرى يبين لنا مؤشر التجارة ال بينية أن دول المجلس تتمتع بمستويات منخفضة في مجال التجارة البينية للمنتجات، على الرغم من الجهود التي بذلتها خاصة كل من عمان والبحرين والسعودية في إطار توسيع قاعدتها الصناعية، وهذا ما يبينه الجدول (٣).

الجدول رقم (٣): حجم التجارة البينية نسبة للتجارة مع العالم الخارجي لدول المجلس خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨)

البلد	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين
٢٠٠٣	٥,٨	٣,٨٥	٦,٦٢	٢٠,٠٥	٣,٦٧	١٨,٤٣
٢٠٠٤	٥,٥	٤,٨	٧,٥	١٧,٣	٤,٨	١٤,٤
٢٠٠٥	٤,٤	٤,٩	٨,٤	١٦,٣	٤,٦	١٦,٦
٢٠٠٦	٤,٥	٤,٦	١٠	١٦,٤	٤,٤	١٨,٥
٢٠٠٧	٤,٧	٤,٨	١٠	١٥,٢	٤,٦	١٨,٦
٢٠٠٨	٤,٧	٥,١	٨,٦	١٥	٤,٧	١٩,٢

Source: IMF (2011) Directions of trade statistics, www.IME.org

٢- معايير أخرى لمنطقة العملة المثلى الخليجية

٢-١ معيار التقارب في معدلات التضخم

تتميز الاقتصاديات الخليجية بتشابه الضغوط التضخمية، سواء من حيث مصدرها أو من حيث طرق معالجتها، فمعدل التضخم فيها يتأثر أساساً بالتضخم السائد في الدول المتقدمة، بسبب

درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وبدرجة أقل لعوامل داخلية كانخفاض مستوى الإنتاج وارتفاع الطلب المحلي.

ورغم الدور الفعال للنمو الاقتصادي في تخفيضه من حدة الضغوط التضخمية إلا أنه لم يكن ذا أثر بالغ في حال الدول الخليجية نظراً لمحدودية قاعدتها الإنتاجية، إذ تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، سواء في تركيبة الصادرات أو في تكوين الناتج المحلي. (السقا، ٢٠١١، ٥١٥)

ويمكننا تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي حسب معدلات التضخم السائد فيها على مجموعتين:

- مجموعة الدول التي تتميز بمعدلات تضخم منخفضة تقل عن مستوى ١٠% كالمملكة العربية السعودية، والكويت وسلطنة عمان والبحرين حيث راوحت معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة بين ٤,٠% و ٥,٥%، ويعود سبب هذا الانخفاض الى توافر نظم تجارية منفتحة مع مرونة سوق العمل، ومحدودية ارتفاع تكاليف الوقود وهذا قد يقلل الزيادة في مستوى الأسعار المحلية.

- مجموعة الدول التي تتميز بمعدلات تضخم مرتفعة مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، حيث تراوحت نسبة التضخم بين ١١% و ١٤%، ولعل ارتفاع أسعار استئجار العقارات والوحدة السكنية يتحمل الزيادة في معدلات التضخم في دولة الإمارات فضلاً عن وجود علاقة وثيقة بين التوسع في المعروض النقدي الناتج عن معدلات كبيرة في مجال التوسع المالي والإنفاق العام. إن معدلات التضخم في دول الخليج يمكن عرضها في الجدول الآتي:

الجدول (٤) معدلات التضخم في دول الخليج العربي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

الانحراف المعياري	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	السنة البلد
٢,٠٨	٤,٥	٤,٠١	٢,٩	٢,٦	٢,٣	١,٣٧	٠,٥-	١,٢-	٠,٧-	البحرين
٣,٣٥	١١,٣	٥,٠٤	٢,٨	٤,١	١,٣	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٦	الكويت
٣,٩٦	١١,٢	٥,٥	٣,٢	١,٩	٠,٧	٠,٢	٠,٣-	٠,٨-	١,٢-	عمان
٥,٩٥	١٦	١٤,٠	١١,٨	٨,٨	٦,٨	٢,٣	٠,٢	١,٤	١,٧	قطر
٣,٩٧	١١,٥	٤,١	٢,٢	٠,٧	٠,٤-	٠,٦	٠,٢	١,١-	١,١-	السعودية
٤,٠٩	١٢,٩	١١,٠	٩,٣	٦,٢	٥	٣,٢	٢,٩	٢,٧	١,٤	الإمارات

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨) قاعدة البيانات آفاق الاقتصاد الدولي، واشنطن.

إن الجدول السابق يعكس حقيقة جوهرية مهمة في دول الخليج فهناك اختلافات في السيطرة على معدلات التضخم من دولة إلى أخرى والتي عكستها تقلبات معدلات التضخم التي يمثلها الانحراف المعياري لمعدلات التضخم في المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وهذا يدعو الى توحيد الرؤى باتجاه

السياسات النقدية وأدواتها و أهدافها لتلك الدول، إذا ما أرادت أن تدخل في وحدة نقدية بغية تقريب معدلات التضخم فيما بينها والمحافظة على استقراريتها.

٢-٢ معيار تشابه هياكل الإنتاج

حسب البيانات المتوفرة و المعروضة في الجدول (٥)، تتمتع دول المجلس بهياكل إنتاجية متماثلة وغير متنوعة مما يجعل احتمال خضوع اقتصادياتها إلى صدمات مختلفة ضعيفا. الجدول (٥): القطاعات غير النفطية و إسهاماتها في الناتج المحلي لدول الم جلس في العام (٢٠٠٨)

السعودية	الإمارات	عمان	قطر	البحرين	الكويت
١٢,١	١٢,٢	٩,٢	٤,٨	١٦	٤,٣
٦,٩	٥,٥	٦,٧	٤,٧		
١٧,١	٦,٥	٩,٦	١٢,١	١٤,٦	١٦,٧
١٢,٥	٦	١٢,١	٩,٥	٢٦,٦	١١,٢
٨,٣	١٢,٢	١٢,٣	٧,٥	٧,٨	٥,٢
٦,٣	٦,٤	٩,٧	٥,٤	٨,٧	٧,٦

Source: IMF (2011) Directions of trade statistics, www.IME.org

إنَّ الخصائص الهيكلية للاقتصاديات الخليجية خاصة فيما يتعلق باستقلالية وتنافسية القطاع الخارجي، فضلاً عن تطورات الأسعار و الأجور واعتبار التغيرات في أسعار النفط كصدمات متماثلة، يستدعي من الاقتصاديات الخليجية تبني سياسة نقدية موحدة دون تكبد لتكاليف كبيرة فيما يخص البطالة والتضخم، إلا أنَّه في الأجل الطويل يصبح هذا التحليل غير صحيح، فإذا أخذنا في الاعتبار الإستراتيجية الاقتصادية التي تنتهجها دول المجلس، نحو تنويع بنيتها الإنتاجية، نظراً لانكشاف اقتصادياتها وارتباطها العضوي با لسوق الدولية للطاقة، من الممكن أن تتحول دول المجلس الى اقتصاديات غير متجانسة، سواء في بنيتها القطاعية أو في طبيعة شركائها الاقتصاديين، وفي هذا الوقت بالذات تصبح الية تعديل الأسعار والأجور فاعلة في تحقيق التوازن وامتصاص أثر الصدمات المتوقع حدوثها في حين تقل أهمية آلية تعديل سعر الصرف. (السقا، ٢٠١١، ٥٦)

وفي ضوء استعراض معايير منطقة العملة المثلى، يمكن التوصل الى الحقائق التالية:

- تزداد منافع منطقة العملة بين الدول الأعضاء ، إذا كان حجم التجارة البينية كبيراً، كما هي الحال في الاتحاد الأوروبي.

- إنَّ تكاليف التخلي عن أداة سعر الصرف يمكن أن يكون غير مكلف في الحالات الآتية:

- ١- وجود حرية كبيرة لانتقال كل من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.
- ٢- تميز اقتصاد كل دولة عضو ببنية صناعية متنوعة، وينجم عن ذلك صادرات متنوعة.
- ٣- إذا كانت الصدمات الخارجية و الداخلية في معظمها مشتركة فيما بينها ، وليست خاصة بدولة دون غيرها. (السيد علي، ٢٠٠٨، ٤٤)

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات :-

- ١- هناك صعوبة لتحقيق مشروع الوحدة النقدية الخليجية بسبب عدم وجود اختلافات في السياسة النقدية في دول الخليج من حيث قدرتها على السيطرة على معدلات التضخم والمحافظة على استقرارها.
- ٢- تشابه هياكل الإنتاج في دول الخليج يجعل تعاملاتها مع الدول خارج مشروع الوحدة أكبر بكثير من تعاملاتها مع بعضها البعض، وهذا يقوض من عوائد العملة الموحدة.
- ٣- إن تشابه هياكل الإنتاج والتجارة في دول الخليج يجعل اقتصادياتها ضعيفة أمام الصدمات الخارجية والمحلية سواء الحقيقية منها ام النقدية.

ثانياً: المقترحات:-

- ١- إعادة النظر في السياسات النقدية داخل دول الخليج على نحو يحقق التوافق فيما بينه ا قبل الشروع بتطبيق مشروع العملة الموحدة، ويتطلب ذلك إعادة صياغة استراتيجية نقدية موحدة مسيطرة على معدلات التضخم ومحقة لتقاربها ومحافظة على استقراريتها.
- ٢- التركيز على تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وهذا يجعل دول الخليج تعظم المكتسبات المتوقعة من الوحدة النقدية.
- ٣- توسيع إطار التبادل التجاري بين دول الخليج قبل الولوج في مشروع الوحدة النقدية، وزيادة حجم التجارة البينية ويتطلب ذلك إعادة رسم استراتيجية تجارية تعظم من الصادرات والواردات البينية داخل مشروع الوحدة النقدية، ويترتب على ذلك تعظيم المنافع والمكتسبات الناشئة عن الوحدة النقدية مما يجعلها ذات جدوى اقتصادية.

المصادر

اولاً المصادر باللغة العربية

أ - المنشورات الرسمية :-

- ١ صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨) قاعدة البيانات الدولية، واشنطن .
- ٢ صندوق النقد العربي، (٢٠١١)، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدولة العربية، العدد ٣١، ابو ظبي. www.amf.org

ب - الرسائل والاطاريح الجامعية:-

- ١ الجنابي، هيل عجمي جميل، ١٩٨٦، امكانية التكامل النقدي بين اقطار الخليج العربي، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- ٢ الدليمي، ندى سهيل سظام، ٢٠٠٤، اليورو ومستقبله في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الاوربي (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ج - البحوث والدراسات:-

- ١ بلقاسم، زايدى، ٢٠٠٣، العملة الخليجية الموحدة، مجلة الاقتصادية السعودية، العدد (٣٣).
- ٢ الجنابي هيل عجمي جميل، ٢٠٠٧، امكانيات التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.
- ٣ الحيايلى، عبد الله فاضل، ٢٠١٠، آفاق التكامل النقدي، دراسة في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات اقليمية، العدد ١٩، جامعة الموصل.
- ٤ السقا، محمد ابراهيم، ٢٠١١، العملة الخليجية الموحدة ومنطقة العمل المتلى، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، العدد ١٥.
- ٥ السيد علي، عبد المنعم، ٢٠٠٨، الاتحاد النقدي الخليجي والعملية الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً-المصادر باللغة الانكليزية

A- Statistical Information

IMF (2011) Directions of trade statistics, Washington, www.imf.org.

B- Research

- 1- Alkholifey, Ahmed el Alreshan, Al.,2011,Gcc Monetary Union, IFC Bulletin, No: 32, www.econ.com
- 2- Laabas, Belkacem el Limam, Imed, 2002, Are Gcc countries Ready for currencyUnion?, www.arab-api.org
- 3- Melitz, Jacques, 1991, a suggested reformulation of optimal currency areas, carp discussion paper, no:590,www.econ.com
- 4- Nasser Saidi and others(2010) " The Exchange Rate Regime of the Gcc Monetary union " Economic note , no:3 , Dubai International financial Century./ www.difc.ael .
- 5- Takagi, Shinji, 2012, Establishing Monetary Union in the Gulf cooperation Council: what Lessons for Regional cooperation?, ADBI working papers series, No:390, Asian Development Bank Institute.www.adbi.org